

Distr.: General
4 March 2010
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، التي يطلب فيها المجلس إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه موافاته كل ثلاثة أشهر على الأقل، عبر القنوات المناسبة، بتقرير عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

ووفقاً لأحكام القرارات المذكورة أعلاه، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة تلقيتها من السيدة كاترين أشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والتي تحيل بها التقرير العشرين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). ويغطي ذلك التقرير الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة
الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، أرفق التقرير
الفصلي العشرين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر
الضميمة). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠٩. وأرجو ممتنة إحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) كاترين أشتون

الضميمة

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢ - وقد طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، موافاة المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بتقرير عن نشاط عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية الاتحاد الأوروبي) من خلال القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة هي التقرير العشرون المقدم بناء على ذلك الطلب.

ثانيا - الخلفية السياسية

٣ - لم تحرز البوسنة والهرسك إلا تقدما محدودا في تنفيذ برنامج الإصلاح خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد استمر الخطاب القومي المعادي لاتفاق دايتون. وكان للمخططات العرقية ومخططات الكيانات المختلفة التي تحظى بالعلبة على مصالح الدولة تأثير سلبي أيضا على أداء مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك.

٤ - وواجهت الحكومة الائتلافية المكونة من خمسة أحزاب على مستوى الدولة ومجلس الوزراء عقبة كأداء في تعيين مجالس إدارة ثلاث وكالات حكومية طالما ظلت شاغرة أو يعمل بها أشخاص انتهت مدة عضويتهم، وهي مديرية التكامل الأوروبي، وهيئة الضرائب غير المباشرة، ووكالة تنظيم الاتصالات. ورغم هذا التأخير، عينت وكالة الخدمة المدنية مديرا جديدا لمديرية التكامل الأوروبي في أيلول/سبتمبر، ووزيرا جديدا للأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - ونتيجة لهذا المناخ السياسي السلبي، خلصت المفوضية الأوروبية في تقريرها المرحلي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى أن البوسنة والهرسك لم تحرز إلا تقدما محدودا في إنجاز الإصلاحات الرئيسية. ومن ناحية أكثر إيجابية، أحرز تقدم فيما يتعلق بخارطة الطريق لرفع القيود عن تأشيرات السفر، إذ استكملت البوسنة والهرسك معظم الشروط ذات الصلة.

٦ - وأحرز تقدم محدود أيضا في الوفاء بما تبقى من الشروط التي حددها المجلس التوجيهي التابع للمجلس المعني بإحلال السلام من أجل نقل السلطة من مكتب الممثلة السامية إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتشارف عملية جرد ممتلكات الدولة الجارية تحت رعاية مكتب الممثلة السامية على الانتهاء، وستكون أساسا للمفاوضات بين الزعماء السياسيين. ونتيجة لعدم إحراز أي تقدم، أعرب المجلس التوجيهي في اجتماعه المعقود يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عن القلق الشديد من عدم إحراز سلطات البوسنة والهرسك تقدما كافيا في بلوغ الأهداف الخمسة والوفاء بالشرطين اللذين لا يزال من الضروري تحقيقهما لإغلاق مكتب الممثلة السامية.

٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير التزاما متزايدا من جانب المجتمع الدولي إزاء البوسنة والهرسك وأخذها بالمنظور الأوروبي الأطلسي. ومكنت مبادرة مشتركة قام بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من عقد اجتماعات لزعماء سبعة أحزاب في ٩ و ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بغرض تسريع وتسهيل إحراز التقدم نحو استجابة البلد لمتطلبات المنظور الأوروبي الأطلسي، من خلال مناقشة المسائل المعلقة ذات الصلة بنقل السلطة من مكتب الممثلة السامية إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، والإصلاح الدستوري. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لم يُحرز أي تقدم ملموس، ولكن المفاوضات ظلت مستمرة.

٨ - ولا تزال المؤشرات الاقتصادية تظهر الأثر الضار الذي تحدثه الأزمة الاقتصادية العالمية في البوسنة والهرسك، إذ ارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بأكثر من ٥٠ في المائة في الأشهر الستة الأولى مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وللتخفيف من آثار الأزمة، وافق صندوق النقد الدولي في أيار/مايو على ترتيب بديل لمدة ثلاث سنوات قيمته ١,٢ بليون يورو. وقام صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر باستعراض التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الوفاء بالمعايير المتفق عليها، ودفع القسط الثاني المشروط بإحراز تقدم. ويتوقف إصدار قرار إيجابي، جزئيا، على مدى قدرة حكومة الاتحاد على إجراء تخفيضات في استحقاقات قدماء المحاربين وغيرهم من الفئات الاجتماعية الحساسة من الناحية السياسية.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة عملية الاتحاد الأوروبي

٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بأكملها. ولم يكن للخطاب القومي، رغم استمراره، أي أثر على أجواء السلامة والأمن. وما فتئ الانكماش الاقتصادي يؤثر على البوسنة والهرسك، وأدى إلى عدد من

الإضرابات التي نظم معظمها في سرايفو، حيث ظلت تعرقل طرق النقل في المدينة. وتعاملت أجهزة إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك مع جميع هذه الإضرابات باحتراف واقتدار، ولم يكن لها أي تأثير على الحالة الأمنية العامة.

١٠ - وتتمركز في سرايفو قوة يبلغ تعدادها نحو ٢ ٠٠٠ جندي، وتنتشر أفرقة الاتصال والمراقبة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وما زالت عملية الاتحاد الأوروبي تضطلع بالعمليات وفقا لولايتها المتمثلة في ما يلي: توفير الردع؛ وكفالة استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام، المرفقان ١ (ألف) و ٢؛ والإسهام في الحفاظ على جو تسوده السلامة والأمن. وواصلت عملية الاتحاد الأوروبي دعم أجهزة إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مكافحة الجريمة المنظمة بالتعاون الوثيق مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي؛ وتحسن التعاون القائم مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مطاردة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب. ونفذت عملية الاتحاد الأوروبي عمليات لمطاردة الشبكات الداعمة للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب استجابة لطلب المحكمة الدولية وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي والشرطة المحلية.

١١ - وأحرز المزيد من التقدم في مجال الشؤون العسكرية المشتركة: إذ سلمت عملية الاتحاد الأوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر المسؤولية إلى سلطات البوسنة والهرسك عن آخر مهمة في ذلك المجال، وهي المراقبة المدنية لنقل الأسلحة (مراقبة حركة الأسلحة والمعدات العسكرية). وكما هو الحال بالنسبة للمهام الأخرى المتعلقة بالشؤون العسكرية المشتركة التي أحييت بالفعل إلى سلطات البوسنة والهرسك، ستواصل عملية الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بمهام الرصد والتوجيه وإسداء المشورة من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي للبوسنة والهرسك في مجال القدرات. وفي هذا السياق، قامت عملية الاتحاد الأوروبي برصد أكثر من ١ ٣٠٠ من أنشطة الشؤون العسكرية المشتركة المختلفة التي نفذتها سلطات البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات إدارة مواقع تخزين الذخائر والأسلحة؛ ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية من قبل المدنيين والعسكريين؛ والتخلص من فائض الأسلحة والذخائر؛ ومصانع الدفاع؛ وأنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

١٢ - وواصلت عملية الاتحاد الأوروبي والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إجراء عمليات تدريب مشتركة وفق الجدول الزمني للتدريب لعام ٢٠٠٩، وذلك بإدراج عناصر تدريب متخصصة تمشيا مع متطلبات التدريب ومعايير الدولية. وشارك كبار ضباط القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في تدريبات عملية الاتحاد الأوروبي

على الخريطة، وشاركت وحدات من القوات المسلحة تصل إلى مستوى السرايا في التدريبات التكتيكية التي تضطلع بها عملية الاتحاد الأوروبي.

١٣ - وقام مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في جلسة مشتركة ضمت وزراء الخارجية والدفاع، بتقييم البيئة السياسية والحالة الأمنية في البوسنة والهرسك، ووافق على مواصلة استعراض التطورات السياسية. وقام المجلس أيضا بتقييم عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي ووافق على التوصيات الواردة في التقرير النصف السنوي الذي أعده الأمين العام/الممثلة السامية عن العملية. ورحب المجلس بإحراز المزيد من التقدم في أعمال التخطيط التحضيرية من أجل تطوير عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي لتصبح عملية غير تنفيذية لبناء القدرات والتدريب؛ وأكد المجلس من جديد أنه يتعين أخذ التطورات السياسية في الحسبان، بما في ذلك الدور المقبل للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، لدى اتخاذ قرار بشأن احتمال تطور العملية.

رابعا - التوقعات

١٤ - من المتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة رغم التوقعات باستمرار التوترات السياسية.